صندوق كامكو الاستثماري
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2-1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	16-7

برج الشهيد، الدور السادس
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون : 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق كامكو الاستثماري
دولـة الكويـت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق كامكو الاستثماري ("الصندوق") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2023 وعن أداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبينة بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص *بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية* الوارد بهذا التقرير. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت وقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. بإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عندما لا يكون لديه بديلاً واقعيا سوى القيام بذلك.

يتولى مدير الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعا أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناء على هذه البيانات المالية.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاما مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن تثير شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإيضاحات. إن إستنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في عدم قدرة الصندوق على تحقيق مبدأ الإستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر ماديا في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

فيصل صقر الصقر
مراقب حسابات ترخيص رقم 172 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

الكويت: 16 يناير 2024

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	2023	2022
		دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات			
نقد لدى البنوك		11,958	46,158
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	27,139,650	32,633,399
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	6	1,647,083	2,032,394
مجموع الموجودات		28,798,691	34,711,951
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	7	1,636,285	171,785
مجموع المطلوبات		1,636,285	171,785
حقوق الملكية:			
رأس المال	8	13,989,604	17,365,441
إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	9	(5,665,199)	(2,444,301)
أرباح مرحلة		18,838,001	19,619,026
مجموع حقوق الملكية		27,162,406	34,540,166
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		28,798,691	34,711,951
صافي قيمة الموجودات للوحدة	10	1.942	1.989

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)
مدير الصندوق

الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

صندوق كامكو الاستثماري
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	2023	2022
		دينار كويتي	دينار كويتي
الإيرادات:			
صافي (خسائر) / أرباح الاستثمارات	11	(251,138)	4,741,925
إيرادات فوائد		3,825	223
إيرادات أخرى		11	14
أرباح فروقات عملة أجنبية		18	631
		(247,284)	4,742,793
المصاريف:			
أتعاب مدير الصندوق	12	360,958	659,968
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	13	29,332	32,993
أتعاب تشجعية	12	2,295	-
مصاريف عمومية وإدارية		141,156	254,706
		533,741	947,667
(خسارة) / ربح السنة		(781,025)	3,795,126
الدخل الشامل الآخر للسنة		-	-
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة		(781,025)	3,795,126

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو الاستثماري
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	رأس المال	احتياطي فروق اشتراكات / إسترداد وحدات	أرباح مرحلة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	19,779,197	(95,842)	15,823,900	35,507,255
إشتراكات خلال السنة	12,751	13,425	-	26,176
إستردادات خلال السنة	(2,426,507)	(2,361,884)	-	(4,788,391)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	3,795,126	3,795,126
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	17,365,441	(2,444,301)	19,619,026	34,540,166
إشتراكات خلال السنة	183,472	165,936	-	349,408
إستردادات خلال السنة	(3,559,309)	(3,386,834)	-	(6,946,143)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	(781,025)	(781,025)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	13,989,604	(5,665,199)	18,838,001	27,162,406

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	2023	2022
	دينار كويتي	دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
(خسارة) / ربح السنة	(781,025)	3,795,126
تسويات:		
صافي خسائر / (أرباح) الاستثمارات	251,138	(4,741,925)
ايرادات فوائد	(3,825)	(223)
	(533,712)	(947,022)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	4,279,294	6,048,814
مدينون أرصدة مدينة أخرى	385,311	(1,613,237)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(88,930)	(343)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	4,041,963	3,488,212
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة	963,317	1,197,292
إيرادات فوائد مستلمة	3,825	223
صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية	967,142	1,197,515
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
المحصل من الإشتراكات	349,408	26,176
المدفوع للإستردادات	(5,392,713)	(4,788,391)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(5,043,305)	(4,762,215)
صافي النقص في نقد لدى البنوك	(34,200)	(76,488)
نقد لدى البنوك في بداية السنة	46,158	122,646
نقد لدى البنوك في نهاية السنة	11,958	46,158

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 16 تشكل جزءا من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسس صندوق كامكو الاستثماري "الصندوق" - كصندوق محلي استثماري ذو رأس مال متغير بتاريخ 19 أكتوبر 2003 وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1990 وتعديلاته، في شأن تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار.

يهدف الصندوق إلى استثمار الأموال وتنمية رأس المال بالإضافة إلى توفير فرص استثمارية بناء على أسس ودراسات وافية لتحقيق أعلى عائد ممكن وبمخاطر محدودة وذلك من خلال بيع وشراء:

- الأوراق المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية والأسواق الخليجية والعربية والإصدارات الأولية.
- السندات الصادرة عن حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بضمانتها.
- الإكتتابات العامة المتوقع ادراجها.
- الصناديق الاستثمارية الموجهة للاستثمار في الشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية والأسواق الخليجية والعربية وصناديق أسواق النقد.
- اية أدوات مالية جديدة توافق إدارة السوق على تداولها.

كما يجوز لمدير الصندوق استثمار الفوائض المالية لفترات قصيرة ومتوسطة بأذونات.

إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية.

إن مدة الصندوق 25 سنة من تاريخ صدور الموافقة على تأسيسه.

قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وذلك وفقا للقرار رقم (1) لسنة 2022 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن تعديل بعض أحكام أنظمة الاستثمار الجماعي وتم إعتماد النظام الأساسي المعدل والملحق الخاص به من قبل هيئة أسواق المال بتاريخ 30 أكتوبر 2022.

إن شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) هي مدير الصندوق.

إن الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق.

إن عنوان مدير الصندوق المسجل هو ص.ب. 28873، الصفاة 13149 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على اصدار البيانات المالية المرفقة من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 16 يناير 2024.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2023

قام الصندوق بتطبيق لأول مرة بعض المعايير والتعديلات التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 (ما لم يذكر خلاف ذلك). لم يقم الصندوق بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صدر ولكن لم يسر بعد.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) إصدار الأحكام حول المادية والتي أورد فيها إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام المادية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت عند تقديم إفصاحات عن السياسات المحاسبية الأكثر جدوى عن طريق استبدال شرط إفصاح المنشآت عن سياساتها المحاسبية "المهمة" بشرط الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشاد حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم المادية عند اتخاذ قرارات بشأن الإفصاحات عن السياسات المحاسبية.

لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للصندوق. ولكن يمكن أن تؤثر على الإفصاحات عن السياسات المحاسبية في البيانات المالية للصندوق.

2. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2023 (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) عقود التأمين، وهو معيار محاسبة جديد شامل لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4) عقود التأمين التي صدرت في عام 2005. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) على جميع أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة وغير التأمين على الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين)، بغض النظر عن نوع المنشآت المصدرة لها، مثل بالإضافة إلى بعض الضمانات والأدوات المالية ذات خصائص المشاركة الاختيارية؛ سيتم تطبيق بعض استثناءات النطاق. يتمثل الهدف العام للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) في توفير نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين، يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة.

إن جوهر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) هو النموذج العام، مضافاً إليه:
- تطبيق خاص للعقود ذات خصائص المشاركة المباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- أسلوب مبسط (طريقة تخصيص الأقساط) بشكل رئيسي للعقود ذات الفترات القصيرة .

لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) - تعريف التقديرات المحاسبية

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما توضح كيفية استخدام المنشآت لأساليب ومدخلات القياس لوضع تقديرات محاسبية.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للصندوق.

ب) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لكنها غير سارية بعد

هناك عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تسري في الفترات المحاسبية المستقبلية والتي قرر الصندوق عدم تطبيقها مبكرا.

تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2024:

- *التزامات البيع وإعادة التأجير (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار)؛*
- *تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية)؛*
- *المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية)؛ و*
- ترتيبات تمويل الموردين (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) *بيان التدفقات النقدية* ومعيار المحاسبة الدولي رقم (7) *الأدوات المالية: الإفصاحات).*

تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2025:

- *عدم قابلية الصرف (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21) تأثير التغير في تحويل سعر صرف العملة الأجنبية).*

يقوم الصندوق حاليا بتقييم تأثير هذه المعايير والتعديلات المحاسبية الجديدة. لا يعتقد الصندوق أن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) سيكون لها تأثير كبير على تصنيف مطلوباتها، حيث إن خاصية التحويل في أدوات الدين القابلة للتحويل تصنف كأدوات حقوق ملكية وبالتالي لا تؤثر على تصنيف ديونها القابلة للتحويل كمطلوبات غير متداولة. لا يتوقع الصندوق أن يكون لأي معايير أخرى صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد، أي تأثير مادي على الصندوق.

3. السياسات المحاسبية المهمة

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، والنظام الأساسي للصندوق والإرشادات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق عند إعداد البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. يتضمن إيضاح 4 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية.

3.3 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسيولتها في ترتيب تنازلي، حيث تعتقد الإدارة أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقية أكثر بأنشطة الصندوق. إن هذه الطريقة في عرض الموجودات والمطلوبات تتطلب تقديم معلومات أخرى حول تواريخ استحقاق كافة الموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاحات حول البيانات المالية. يقدم الصندوق هذه المعلومات بناء على طول مدة التعاقد المتبقية كما في تاريخ البيانات المالية.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق بصفة رئيسية نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق بصفة رئيسية دائنون وأرصدة دائنة أخرى.

يتم عرض المبالغ المتوقع تحصيلها للموجودات أو دفعها فيما يتعلق بالمطلوبات بالحد الأدنى في الإيضاحات كموجودات ومطلوبات مستحقة خلال سنة من تاريخ البيانات المالية، مع ذلك فإن الصندوق ليس لديه أي موجودات أو مطلوبات مستحقة خلال فترة أكثر من سنة من تاريخ البيانات المالية.

3.4 الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد لدى البنوك، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينون وأرصدة مدينة أخرى ودائنون وأرصدة دائنة أخرى.

<u>الموجودات المالية:</u>

التصنيف والإعتراف المبدئي
لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

إن الموجودات المالية المصنفة في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي كما يلي:
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أو إلغاء الاستثمارات بتاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع استثمار بموجب عقد تتطلب بنوده تسليم الاستثمار خلال إطار السنة الزمنية المحددة من قبل السوق المعني، يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.)

إن أدوات الدين بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أوالخسائر والدخل الشامل الآخرعند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد لدى البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يصنف الصندوق الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزء من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة و تقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة.

يدرج أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر الناتجة من البيع، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينون والأرصدة المدينة الأخرى، قام الصندوق بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناء على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

دائنون وأرصدة دائنة أخرى

يمثل بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى الإلتزام لسداد قيمة خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج دائنون وأرصدة الدائنة أخرى مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف دائنون وأرصدة الدائنة أخرى كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

3.5 رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.6 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو محتمل ناتج من حدث سابق وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية.

3.7 تحقق الإيرادات

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إطار عمل واحد وشامل لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. ويتطلب الإعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مراعاة الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

يتم الإعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما يقوم الصندوق بأداء التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. ويقوم الصندوق بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت وليس في وقت محدد وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء الصندوق ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قام الصندوق بالأداء، أو
- أداء الصندوق ينشئ أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء الصندوق لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للصندوق، و للصندوق حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. يأخذ الصندوق العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للصندوق حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن يقوم الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

حيث أن إيرادات الصندوق تتمثل بشكل رئيسي في صافي إيرادات استثمارات والتي تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتمثل إيرادات الصندوق فيما يلي:

أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم إثبات أرباح أو خسائر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند قيام الصندوق بتحويل المخاطر المهمة والمنافع المرتبطة بملكية الاستثمار المباع. يتم قياس أرباح بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للموجودات في تاريخ البيع، ويتم الإعتراف بها في تاريخ البيع.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

توزيعات أرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في استلام تلك الدفعات.

3.8 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة عند تاريخ المعاملة. ويتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ البيانات المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فرق أسعار التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالتكلفة التاريخية حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة.

3. السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

3.9 توزيعات أرباح

طبقا لنظام الأساسي للصندوق فإنه يجوز لمدير الصندوق وفقا لما يراه مناسبا لصالح الصندوق والمشتركين فيه تحديد الجزء الذي سيتم توزيعه على حملة الوحدات، وذلك بعد انتهاء الفترة المالية السنوية، ويعلن عن التوزيع وموعده وقيمته من خلال البريد الالكتروني أو الفاكس الخاص بحملة الوحدات، المحدد في طلب الاشتراك أو الذي تم تحديثه من قبل حامل الوحدات بشكل مباشر، ويجوز للمدير التوزيع بشكل نقدي أو عن طريق توزيع وحدات مجانية في الصندوق بواقع القيمة الاسمية للوحدات أو بالطريقتين معا، مع اخطار جهة الإشراف بذلك.

عند توزيع الموجودات غير النقدية، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات التي تم توزيعها على حملة الوحدات وقيمتها العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المهمة

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

الأحكام المحاسبية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات بتحديد المبالغ المثبتة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

وضع الصندوق بصفته طرف أصيل

يقوم الصندوق بانتظام باجراء مراجعة وتقييم لتحديد ما اذا كان وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل في معاملاته التجارية قد طرء عليه أي تغيير. تشمل هذه المراجعة والتقييم أي تغيير في العلاقة الكلية ما بين الصندوق والأطراف الأخرى التي يتعامل معها الصندوق والتي يمكن أن تعني أن وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل قد تغير. ومثال ذلك اذا حدثت تغيرات على حقوق الصندوق أو الأطراف الأخرى يقوم الصندق باعادة النظر في وضعه كطرف أصيل أو وكيل. إن التقييم الأولي ياخذ في الاعتبار ظروف السوق التي في الأصل قادت الصندوق إلى إعتبار نفسه طرف رئيسي يعمل اصاله عن نفسه أو وكيل في ترتيبات عقود الإيرادات، وقد توصل الصندوق إلى نتيجة انه يعمل اصالة عن نفسه في كافة العقود والترتيبات التي ينتج عنها إيرادات للصندوق.

المطلوبات المحتملة

إن المطلوبات المحتملة هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية لا تدخل بالكامل ضمن سيطرة إدارة الصندوق. يسجل الصندوق مخصصات للمطلوبات المحتملة عند اعتبار أن الخسارة منها محتملة وأنه يمكن قياسها بشكل موثوق فيه. عند تحديد ما إذا كان يجب إدراج هذه المخصصات والمبالغ ذات الصلة أم لا، ينبغي ممارسة أحكام هامة صادرة عن الإدارة. يستخدم الصندوق المبادئ والمعايير المقررة في المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل الممارسات السائدة في القطاع الذي تعمل فيه عند اتخاذ مثل هذه الأحكام.

5. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2023	2022
	دينار كويتي	دينار كويتي
أوراق مالية محلية – مسعرة	27,109,191	32,596,389
أوراق مالية محلية - غير مسعرة	30,459	37,010
	27,139,650	32,633,399

6. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2023	2022
	دينار كويتي	دينار كويتي
مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلة)	1,643,132	2,027,135
أخرى	3,951	5,259
	1,647,083	2,032,394

7. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2023	2022
	دينار كويتي	دينار كويتي
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	75,262	162,719
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	6,786	8,266
إستردادات مستحقة لحملة الوحدات (أ)	1,553,430	-
أخرى	807	800
	1,636,285	171,785

أ) يمثل بند إستردادات مستحقة لحملة الوحدات إستردادات وحدات لعدد 800,000 وحدة بإجمالي مبلغ 1,553,430 دينار كويتي، وتم إدراجها ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى كما في 31 ديسمبر 2023. لاحقا لتاريخ البيانات المالية، تم سدادالمبلغ.

8. رأس المال

يتراوح رأس مال الصندوق من 2,000,000 وحدة إلى 100,000,000 وحدة بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة. كما في 31 ديسمبر 2023، يتكون رأس مال الصندوق المصدر من 13,989,604 وحدة (2022: 17,365,441 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

9. إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات

يمثل هذا البند الفرق بين صافي قيمة الموجودات للوحدات المصدرة والمستردة.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

	2023	2022
مجموع الموجودات (دينار كويتي)	28,798,691	34,711,951
مجموع المطلوبات (دينار كويتي)	(1,636,285)	(171,785)
صافي قيمة الموجودات (دينار كويتي)	27,162,406	34,540,166
عدد الوحدات القائمة (وحدات)	13,989,604	17,365,441
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)	1.942	1.989

11. صافي (خسائر) / أرباح الاستثمارات

	2023	2022
	دينار كويتي	دينار كويتي
(خسائر) / أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(495,321)	4,611,330
خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(719,134)	(1,066,697)
إيرادات توزيعات أرباح	963,317	1,197,292
	(251,138)	4,741,925

12. أتعاب مدير الصندوق

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، تم تعديل أتعاب مدير الصندوق من 1.75% إلى 1% سنويا من القيمة الصافية لأصول الصندوق وتحتسب بشكل أسبوعي وتسدد بشكل ربع سنوي.

وكذلك يستحق مدير الصندوق أتعاب تشجيعية بواقع 15% من العائد الإيجابي المحقق فوق عائد مؤشر القياس في النظام الأساسي للصندوق على أن لا تتجاوز الأتعاب التشجيعية خلال السنة نسبة 1.5% من القيمة الصافية لموجودات الصندوق، يتم إحتسابها بشكل إسبوعي وتسدد بشكل سنوي أو عند إسترداد الوحدات.

13. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

يتم إحتساب أتعاب أمين الحفظ بنسبة 0.05% سنوياً من القيمة الصافية لأصول الصندوق ويتم إحتساب أتعاب مراقب الاستثمار بنسبة 0.05% سنوياً، وتحتسب بشكل أسبوعي وتسدد بشكل ربع سنوي.

14. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات الهامة مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:	2023 دينار كويتي	2022 دينار كويتي
مستحق من الشركة الكويتية للمقاصة - ش.م.ك. (مقفلة)	1,643,132	2,027,135
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	75,262	162,719
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	6,786	8,266

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:	2023 دينار كويتي	2022 دينار كويتي
أتعاب مدير الصندوق	360,958	659,968
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	29,332	32,993
أتعاب تشجعية	2,295	-

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ عدد الوحدات المكتتب بها من قبل مدير الصندوق 6,132,141 وحدة (2022: 6,132,141 وحدة) تمثل نسبة 43.83% (2022: 35.31% من رأس مال الصندوق).

15. إدارة المخاطر المالية

إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارده المالية على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

مخاطر الائتمان

إن خطر الإئتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان تتمثل أساسا في النقد لدى البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

مخاطر سعر حقوق الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات الصندوق في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظته الإستثمارية.

15. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر سعر حقوق الملكية

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر التي يوجد لدى الصندوق تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

	2023		2022	
مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر
	%	دينار كويتي	%	دينار كويتي
بورصة الكويت	± 5%	± 1,355,460	± 5%	± 1,629,819

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامه لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه لمخاطر.

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماته المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق من خلال الإحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ التقرير.

16. قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

16. قياس القيمة العادلة (تتمة)

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

2023	المستوى الأول دينار كويتي	المستوى الثالث دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	27,109,191	30,459	27,139,650

2022	المستوى الأول دينار كويتي	المستوى الثالث دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	32,596,389	37,010	32,633,399

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة لموجوداته ومطلوباته المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.